

محضر جلسة لجنة المالية والتخطيط  
والتنمية  
عدد 35

- تاريخ الاجتماع: الخميس 28 فيفري 2019
- جدول الأعمال: النظر في:
  - مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بتاريخ 8 فيفري 2018 بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية لتفادي الازدواج الضريبي في مادة الضرائب على الدخل والثروة عدد (05/2019) .
  - الاستماع إلى السيد وزير المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم في 11 جويلية 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي عدد (2018/70).

- مدة الاجتماع: 3 س و 30 دق
- الحضور:

▪ الحاضرون: 14

▪ المعتذرون: 07

▪ الغائبون: 00

▪ الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 00

رفع الجلسة: 14

افتتاح الجلسة: 10 و 30 دق

## • المداولات

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الخميس 28 فيفري 2019 خصصتها للنظر في مشروع القانون عدد 05 لسنة 2019 والاستماع إلى السيد وزير المالية حول مشروع القانون عدد 70 لسنة 2018. وفي ما يلي أهم ما جاء فيها من نقاش.

### مشروع القانون عدد 05 لسنة 2019

استفسر عدد من النواب على الاسباب الداعية لإبرام اتفاقية جديدة مع الجانب الألماني، وتساءلوا عن الاضافات التي جاءت بها هذه الاتفاقية مقارنة باتفاقية 1975. وتم الاتفاق على طلب الاستماع إلى الادارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي لتقديم بسطة عن اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي المبرمة وكيفية التفاوض لإبرامها.

### **وقررت اللجنة مواصلة النظر في هذا المشروع والاستماع إلى الادارة العامة للدراسات**

### **والتشريع الجبائي**

### مشروع القانون عدد 70 لسنة 2018

في بداية الجلسة، قدّم السيد الوزير نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 (تجدون الوثيقة كاملة مرفقة بالتقرير). ثم أوضح أن مشروع القانون يتعلق بقرض لدعم الميزانية ويندرج ضمن المبلغ الاجمالي للقروض المرخص فيه من طرف مجلس نواب الشعب في قانون المالية لسنة 2018.

وأكد أن الاصلاحات التي سيتم تمويلها في اطار هذه الاتفاقية هي إصلاحات ضرورية للاقتصاد التونسي أعدتها الحكومات التونسية المتعاقبة وتم التوافق حولها مع الممولين، كما أن جل هذه الإصلاحات تم إنجازها بمساعدة المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار التي وضعت على ذمة الحكومة التونسية عدد من خبراء وساعدت في إنجاز الدراسات وقامت بمواكبة ومرافقة مختلف مراحل الإصلاحات.

وتقدم النواب بجملة من الاستفسارات والملاحظات والتوصيات تمحورت حول النقاط التالية:

- استحسن عدد من النواب الشروط الميسرة للقرض،
- مدى تقدم الاصلاحات في المالية العمومية،
- سياسة الحكومة للحد من انزلاق سعر صرف الدينار والتحكم من المديونية،

- ضرورة التركيز على دفع الاستثمار العمومي وخاصة في مجال البنية التحتية وعدم الاقتصار فقط على تحقيق هدف التحكم في عجز الميزانية.
- دعم مشاركة التونسيين في انجاز الاصلاحات لاكتساب الخبرات ونقل التجارب والتكنولوجيا،
- هل أن المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار اشترطت إنجاز الإصلاحات المذكورة من طرف مستثمرين أجنب،
- التوصية بوضع إستراتيجية للتفاوض مع شركائنا الاقتصاديين تركز على تشريك مختلف الأطراف والاستعانة بالكفاءات التونسية واستغلال مختلف الإمكانيات المتاحة قصد تحسين شروط الاتفاقيات وخاصة في ما يتعلق بمشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي " أليكا"،
- الاستفسار عن مدى التقدم في اجراءات الترفيع في رأس مال بنك التونسيين بالخارج Tunisian (Foreign Bank) وهل سيتم المحافظة على الامتيازات الممنوحة للجالية التونسية بعد الترفيع في رأس مال هذا البنك،
- أسباب عدم إدراج المحاسبة ذات القيد المزدوج ضمن الإصلاحات المتفق عليها،
- هل تم خلاص المقاولين ومسدي الخدمات للهيكل العمومية،
- أسباب عدم مواكبة مداخيل القطاع السياحي من العملة الصعبة لتطور مختلف مؤشرات هذا القطاع،
- ضرورة العمل على إجبار المؤسسات السياحية على إمضاء العقود مع غير المقيمين بالعملة الصعبة،
- أسباب تعثر فتح مكاتب الصرف،
- الإشارة إلى أن الإصلاحات الممولة هي إصلاحات مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي،
- نسبة العجز المسجلة تم تحقيقها نتيجة مجهود الاستخلاص وليس لتطور الاقتصاد،
- العمل على تعبئة موارد بشرية لمكافحة ظاهرة التهرب الجبائي،
- ضرورة الترفيع في الأسعار المرجعية لدى الديوانة لمكافحة التهرب والتهريب،
- التأكيد على استعمال أدوات تغطية مخاطر سعر صرف،
- ضرورة احداث وكالة للتصرف في الدين العمومي قصد ضمان حسن التصرف فيه.

وفي ردّه أوضح السيد الوزير أن الإصلاحات المذكورة ليست مفروضة بل تم إعدادها من طرف الحكومات التونسية المتعاقبة وتم التوافق حولها مع الممولين، ومن بين هذه الإصلاحات إحداث بنك الجهات والتصرف في الميزانية حسب الاهداف.

وبالنسبة لسياسة الحكومة في التفاوض مع الشركاء الاقتصاديين، أكد أن الحكومة تعمل على تحسين شروط التفاوض. وفي ما يتعلق بمشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق مع الاتحاد الأوروبي " أليكا" أكد أن الحكومة تعمل على اعتماد مبدأ التفاوت في الالتزامات من ضمن مبادئ التفاوض في مشروع هذا الاتفاق و

خاصة في المجال الفلاحي، وأوضح أن هذه الاتفاقية من شأنها تطوير الفلاحة في تونس وخاصة في ظل ضيق السوق المحلية.

وبخصوص إدراج شروط تمنح الأولوية لإنجاز الإصلاحات المدرجة من طرف المستثمرين الأجانب، أفاد بأن هذا القرض لا يتضمن شروط خاصة.

وبالنسبة لإعادة هيكلة مصرف تونس الخارجي، أشار أنه تم عرض ملف التفويت في حصّة من رأس مال المصرف لفائدة شريك استراتيجي في إطار طلب عروض دولي، على أنظار لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية للبتّ في أفضل عرض من ناحية الثمن والشروط المطلوبة. وطلب من المستثمرين المهتمين تحسين العرض المالي وعند الاقتضاء النظر مع أحد مساهمي المصرف من البنوك العمومية لتدعيم تواجده بالبنك.

وعن العلاقة المستقبلية لبنك التونسيين بالخارج مع الجالية، أفاد بأنه سيتم العمل على تحسين نسب الادخار لهذه الجالية في البنك.

وحول سياسة الحكومة للتحكم في انزلاق سعر صرف الدينار أشار إلى أن سعر الصرف يخضع لمعادلة العرض والطلب، والدولة حاليا ليست لها الإمكانية للتحكم في سعر الصرف نظرا لتراجع الاحتياطات من العملة الصعبة. وأكد أن الحل يكمن في النهوض بالاقتصاد الحقيقي عبر حوار تشاركي يمكن من معالجة الإشكاليات التي تعيق الاستثمار.

وبالنسبة للدين العمومي، أكد أن الحكومة تسعى لحسن التصرف في المديونية وخلص الديوان في الآجال.

وفي ما يتعلق بمكافحة ظاهرة التهرب الجبائي، أشار إلى أن الاجراء الذي تم اتخاذه في قانون المالية 2019 والمتعلق بتوفير قاعدة بيانات لمصالح الجباية تتعلّق بالحسابات البنكية والبريدية سيتمكن من مكافحة هذه الظاهرة.

وبالنسبة لتعطّل إحداث مكاتب الصرف، أشار إلى أن وزارة المالية قامت بكل الخطوات المستوجبة حيث أصدرت النصوص القانونية المنظمة للقطاع ونظمت دورة تدريبية في الغرض شارك فيها عدد هام من الإطارات، وتبقى مهمة الإحداث من مسؤولية القطاع الخاص.

وبخصوص خلاص المقاولين ومسدي الخدمات للدولة، أكد السيد الوزير أنه تم خلاصهم جميعا.

**وتم التصويت على مشروع القانون في صيغته الأصلية بالموافقة بأغلبية الحاضرين.**

مقررة اللجنة

رئيس اللجنة